

مصادر المشاريع

من المؤكد أن المشاريع المهنية ترتبط بشكل عام بهدف محدد و استراتيجيات متنوعة، و ذلك بغرض تعبئة الموارد المختلفة و ذلك حسب رزنامة زمنية محددة سلفا. و على العموم يمكن رصد مصادر التمويل التالية:

- التمويل الداخلي:

وهو الذي يتم في العادة من طرف مالك المشروع و الذي يعتبر المصدر الأول و الرئيسي في تمويل المشروع، حيث قد تتم العملية عن طريق المدخرات الشخصية، أو من خلال بيع ممتلكاته العينية أو غير العينية (المنقولة أو غير المنقولة)، أو حتى التمويل من أرباح المشروع نفسه في المراحل الأولى من تقدمه، حيث يعتبر استخدام الأرباح المحتجزة نوعا من التمويل الداخلي أي زيادة أس المال دونما تدفقات مالية خارجية عن المشروع.

- الأسرة و الأصدقاء:

في بعض الحالات قد يلجأ المؤسس لطلب الدعم المادي من أفراد العائلة، ويمكن أن يصبح الممول شريكا بحسب مقدار المساهمة، وفي بعض الحالات يكون التمويل على شكل قروض مقترنة بضمانات، غير أن أكثر شيء مهم في الأمر هو الاكتتاب لتجنب أية مشاكل مستقبلية و التي يمكن أن تنتهي بتدمير الأواصر و العلاقات و القرابة.

- رأس المال المخاطر:

يشير إلى فكرة التمويل عن طريق شركات أو أفراد ذوي رؤوس أموال يتم استثمارها في مشاريع صغيرة و تتسم بالمخاطرة العالية على أن يكون ذلك مقابل حصة من ملكية الشركة، أي فكرة التمويل عن طريق الشراكة، أي تمويل بجزء من رأس المال ما بين 10% إلى 30% دونما ضمان العائد و لا مبلغه. و بالتالي فهو يخاطر بأمواله و لا يضمن عوائده.

- المستثمرون الخيرون:

و هم الذين يهدفون إلى الاستثمار في الشركات في مراحلها المبكرة مقابل ملكية حقوق المشروع. وهم مصدر مهم جدا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهم في العادة لا ينتمون إلى جمعيات أو شركات معينة، وهم غالبا ما يستثمرون من أجل المشاركة و الاهتمام بتطوير الأعمال التجارية و ليس فقط لتحقيق العوائد المالية، وعلى خلاف أصحاب رأس المال المغامر يركزون على دعم المشاريع الصغيرة في مراحلها الأولى متوقعين عوائد استثمارية أقل، لكن يتشاركان في أنهما يطلبان خطة عمل مكتوبة كتابة جيدة مع دراسة جدوى للمشروع، قصد التوضيح و التمسك بالاستراتيجيات المسطرة للبيع.

- الاقتراض من البنوك والمؤسسات:

تتعدد طرق التمويل المتاحة اليوم عبر مختلف المؤسسات المالية، واليوم أكثر من أي وقت مضى الباب مفتوح أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاستفادة من حلول التمويل الإسلامي، و التي بدورها تتخذ أشكالا و صيغ مختلفة حسب حاجة المشروع كالمرابحة (في تمويل شراء سلع أو منتجات للمشروع)، أو المشاركة (شراكة بين الطرفين في المخاطر و الربح و الخسارة). و يمكن تقسيم عمليات التمويل بالاقتراض إلى أنواع ثلاث استنادا إلى المدة الزمنية :

1) تمويل قصير الأجل: و الذي في العادة لا يتجاوز السنة، و يتم الاعتماد عليه في

الغالب لتمويل المنشأة من المواد.

2) متوسط الأجل: و الذي يكون للفترة الممتدة بين السنتين و الخمس سنوات.

3) طويل الأجل: و هي تلك التي تزيد مدتها عن الخمس سنوات و يمكن أن تمتد إلى

20 سنة أو أكثر من ذلك. و يستخدم في العادة في تمويل مشتريات الأصول

الثابتة من معدات و مباني.

لكن و على الرغم من تعدد خيارات التمويل، إلا أن الواقع يتنافى في الكثير من الأحيان مع

ما سبق ذكره، حيث تجد المشاريع الصغيرة و المتوسطة صعوبات في الحصول على

التمويل من البنوك، بسبب حجمها و عدم قدرتها على تقديم ضمانات عالية مقابل ما يمكن أن تحصل عليه من قروض، لذلك تحاول المؤسسات المالية تعقيد العمليات أمام تلك المشاريع بمقابل التسهيلات الكبيرة التي تقدمها لكبريات المؤسسات و المشاريع.

- التمويل الجماعي:

و هو شكل يعتمد على الدعاية الالكترونية للمشروع من خلال مواقع الكترونية متخصصة بالتمويل الجماعي لفترة زمنية معينة، و عندما تعجب الفكرة المستثمرين يساهمون فيها و يمولونها أو حتى يتبرعون لها حسب سياسة الموقع، فيحصل صاحب المشروع على المبلغ المطلوب أو جزء منه، و من أشهر منصات التمويل الأجنبية و العالمية : كيك ستارتز وإنديجوجو. أما على المستوى العربي فنجد: ذو مال و يُمكن.

إن تعدد أشكال و أنماط التمويل أمام مختلف المشاريع يجعل من عملية اختيار التمويل الملائم أمراً قائماً على طبيعة المشروع و قدرات المستثمر و في نفس الوقت قدرته على التخطيط و برمجة عمليات تسديد مستحقات القروض وفق البرامج التي تمت الموافقة عليها بمعوية مختلف المؤسسات المالية في حالة اللجوء إلى عمليات الاقتراض. لكن يجب التأكيد على أن التمويل الذاتي يبقى ذو أفضليات بالنسبة للمستثمرين بالمقارنة مع التمويلات الخارجية و التي يمكن أن تحد من سلطات اتخاذ القرار و رسم السياسات في العديد من مراحل حياة المشاريع.